



بنك فيصل الإسلامي المصري

رائد العمل المصرفي الإسلامي

"فيصل الإسلامي" يصدر تقريره الثاني للاستدامة



السيد الأستاذ/ عبد الحميد أبو موسى
محافظ بنك فيصل الإسلامي المصري

بعد أن نجح بنك فيصل الإسلامي المصري في إصدار تقريره الأول في عام ٢٠٢٣م اعتمد مجلس إدارة البنك مؤخراً التقرير الثاني للاستدامة في جلسته بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١٧م وتم موافاة البنك المركزي بالتقرير الثاني المعتمد... هذا وقد جاء اعداد هذا التقرير استناداً إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) ومتوافقاً مع الأهداف الطموحة للدولة في "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UN-SDGs)، ويُسلط التقرير الضوء على جميع أنشطة ومبادرات وإنجازات البنك في مجالات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) خلال عام ٢٠٢٣م، والالتزام التام بمبادئ الإفصاح والشفافية تجاه كافة أصحاب المصلحة وإبقائهم على إطلاع مستمر ودوري بالإنجازات ومسيرة التقدم التي يُحققها البنك في هذا المسار الحيوي.

وبهذه المناسبة، أكد السيد / عبد الحميد أبو موسى – محافظ بنك فيصل الإسلامي المصري – بأن الاستدامة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة للبنك، لذا حرص البنك على تطبيق ممارسات ومعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة في كافة أنشطته وعملياته اليومية مع تطبيق أفضل الأساليب العلمية لقياس ورصد هذه الممارسات ضماناً لنمو أعمال البنك في ظل أطر بيئية واجتماعية مستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار الآراء ووجهات النظر المختلفة للمساهمين وجميع الأطراف المعنية، حيث التزم مصرفنا في إعداد هذا التقرير بالمبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام الصادرة عن البنك المركزي المصري (CBE) والمعايير الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) وكذا المبادئ والتوصيات الصادرة عن فريق العمل المعني بالافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية (TCFDs) فضلاً عن المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC).

وأضاف السيد/ أبو موسى- بأن البنك نجح في دمج الممارسات والمبادئ الخاصة بالاستدامة في جميع أنشطته وعملياته التشغيلية ولاسيما محفظته الائتمانية وعمليات التمويل والاستثمار المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي يُنفذها البنك

بهدف توفير التمويل اللازم بأجل متنوعة (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) لكافة قطاعات النشاط الاقتصادي مع التركيز بشكل خاص على القطاعات الإنتاجية التي تُشكّل عصب الاقتصاد القومي بما يدعم خطط الدولة الطموحة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، قام البنك بتمويل مجموعة متنوعة من المشروعات البيئية والاجتماعية المتمثلة في قطاعات الطاقة المتجددة والمياه والصحة والتعليم والبنية التحتية بما يُساهم في تعزيز التنمية والرفاهية في المجتمعات وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمقبلة.

وأشار سيادة المحافظ إلى تراجع كمية الانبعاثات الكربونية الخاصة بالبنك وفقا لما جاء في تقريره الثاني عن البصمة الكربونية والذي يغطي النطاقات الثلاث لجميع وحدات البنك، حيث تراجع حجم الانبعاثات الناتجة عن النطاقين الأول والثاني بنسبة ١١,٨٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٢م وذلك نتيجة الجهود التي قام بها البنك في هذا الخصوص وأهمها تحسين كفاءة استهلاك الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاك المياه وتقليل النفايات وإعادة التدوير والحد من تسريب غازات التبريد وتفعيل دور الموظفين وتوعيتهم واستخدام وسائل نقل مستدامة وصديقة للبيئة، فضلاً عن تطبيق كافة التدابير والإجراءات اللازمة لخفض الانبعاثات الكربونية في جميع النطاقات لتحقيق الأهداف الدولية بشأن ظاهرة الاحتباس الحراري (Global warming) والتحول إلى مصادر طاقة متجددة ونظيفة وذات انبعاثات كربونية منخفضة، إلى جانب تطوير نظام إدارة البيانات وتعزيز إجراءات الإبلاغ عن البصمة الكربونية وإدارتها بكفاءة وفعالية مما ساهم في إجراء عمليات مقارنة معتمدة وموثقة لحجم الانبعاثات الكربونية على أساس سنوي، وأكد السيد/ أبو موسى بأن البنك يعكف حالياً على إنشاء نظام للإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS) يهدف إلى ضمان تجنب البنك لأي آثار سلبية مرتبطة بعملياتنا، بينما نسعى في الوقت نفسه إلى تحفيز وتعزيز التأثيرات الإيجابية في سعينا إلى نظام بيئي مصرفي مستدام ومسؤول.
